الأنباء
الثلاثاء 4 اكتوبر 2016

التعليمات بمشاورة البنوك واستطلاع الآراء حولها

«اتحاد المصارف»: تعليمات «المركزي» لا تقيّد أنشطة البنوك المحلية

اكد اتحاد مصارف الكويت ان التعليمات التي يصدرها بنك الكويت المركزي للبنوك المحلية لا تقيد انشطتها ولا تؤثر سلبا في تنافسيتها.

وقال الاتحاد في بيان صحافي امس إن التعليمات والضوابط الرقابية التي يصدرها بنك الكويت المركزي تأتي في إطار منهجية قائمة على أساس التشاور مع البنوك واستطلاع الآراء حولها.

وشدد على ضرورة التركيز على التعليمات التي لها أهمية على اداء البنوك والاستقرار المالي في البلاد لافتا الى حرص «المركزي» على تعزيز بيئة العمل التنافسي بين البنوك المحلية ما يسهم في الارتقاء بأداء هذه البنوك وتقديم خدمات مصرفية افضل للعملاء.

ولفت الاتحاد الى مشاركته في اللجنة التوجيهية التي تم تشكيلها من قبل «المركزي» عند دراسة تطبيق تعليمات معيار كفاية رأس المال بازل (3) ومشاركة البنوك في دراسة الأثر الكمي لتطبيقات معايير السيولة والرفع المالي. وذكر الاتحاد ان «المركزي» قام بأخذ آراء اتحاد المصارف في مشروع التعليمات الصادرة في يونيو 2012 بشأن تطبيق قواعد الحوكمة في البنوك الكويتية واستطلاع آراء البنوك حول مشروع دليل حماية عملاء البنوك.

وأوضح ان البنك اخذ ايضا بآراء اتحاد المصارف حول التعليمات الصادرة في يوليو 2015 بشأن الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك لذوي الاحتياجات الخاصة والتعليمات المزمع إصدارها بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية.

ولفت الاتحاد الى عقد اجتماعات بشكل مستمر بين المسؤولين في البنوك والمسؤولين في البنك المركزي حول مناقشة العديد من الموضوعات ذات الطبيعة الفنية.

وحول الرسوم والعمولات أوضح أن «المركزي» قام انطلاقا من حرصه على ان تكون هذه الرسوم واضحة امام العملاء بتوحيد مسميات الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد لدى جميع البنوك ليتمكن العملاء من سهولة اجراء مقارنة الرسوم بين بنك وآخر.

وأكد الاتحاد حرص بنك الكويت المركزي عند دراسة الرسوم والعمولات التي تقدمها البنوك الى عملائها على ان تكون هذه الرسوم والعمولات مقابل خدمات فعلية تتناسب مع الخدمات ولا تشمل اي رسوم او عمولات غير مبررة.

وشدد على ان «المركزي» لا يقوم بالتدخل في تحديد أي رسوم أو عمولات مقابل الخدمات التي تقدمها البنوك مبينا انه «أمر متروك لكل بنك يقرره في ضوء تكلفة الخدمات الخاصة به ووضعه التنافسي في السوق».

منذ بداية 2016.. وبزيادة قدرها 898 مليون دينار

الودائع الحكومية بالبنوك تقفز 15٪ إلى 6,6 مليارات دينار

مصطفى صالح

أصدر بنك الكويت المركزي نشرته الشهرية لحركة الائتمان بالكويت أمس، حيث تراجع حجم الائتمان في الكويت بنهاية شهر يوليو الماضي بنحو 0,3٪ ليبلغ 34,2 مليار دينار مقابل 34,3 مليار دينار في يونيو الماضي وبانخفاض قيمته 116 مليون دينار، فيما سجل الائتمان نموا سنويا بلغ 8٪ مقابل الائتمان الذي سجل في يوليو 2015 والبالغ 31,6 مليار دينار.

وفي المقابل قفزت الودائع الحكومية بنسبة 15٪ منذ بداية 2016 حتى نهاية يوليو الماضي، حيث سجلت 6,6 مليارات دينار مقابل 5,7 مليارات دينار في يناير الماضي وبزيادة قدرها 898 مليون دينار، وذلك لتعزيز سيولة القطاع المصرفي من جانب الحكومة، وعلى أساس سنوي زادت الودائع الحكومية بنسبة 26٪ وبنحو 1,6 مليار دينار ليبلغ إجماليها 6,6 مليارات دينار بنهاية يوليو 2016.

التسهيلات الشخصية

وتراجعت التسهيلات الشخصية بنهاية يوليو الماضي بنسبة 1,5٪ إلى 14,1 مليار دينار بالمقارنة مع 14,3 مليار دينار في يونيو 2015 لتسجل زيادة قدرها مليار دينار في عام، وتعتبر التسهيلات المقسطة هي تلك التي يستخدمها العميل لأغراض غير تجارية، وعلى وجه الخصوص لترميم أو شراء سكن خاص. ويأتي هذا التباطؤ للقروض الاستهلاكية والمقسطة بعد تشديد البنك المركزي في شهر سبتمبر 2015 إجراءاته الرقابية على القروض الشخصية للحد منها أو ما عرف وقتذاك بأزمة الفواتير.

مقر بنك الكويت المركزي

8 ٪ نمواً سنوياً للائتمان في يوليو الماضي عند 34 مليار دينار

التسهيلات الشخصية تراجعت بـ 217 مليون دينار في يوليو

الودائع الحكومية

من ناحية أخرى، واصلت الودائع الحكومية لدى البنوك المحلية ارتفاعها لتبلغ بنهاية يوليو نحو 6,67 مليارات دينار بزيادة بلغت 184مليون دينار وبنمو بلغت نسبته 2,3٪ عن مستواها في يونيو الماضي، أما سنويا، فسجلت الودائع الحكومية زيادة كبيرة بقيمة 1,6 مليار دينار أو بنسبة 26٪.

ودائع القطاع الخاص

وهبطت ودائع القطاع الخاص في يوليو إلى 34 مليار دينار مقابل 34,65 مليار دينار في يونيو بانخفاض قيمته 653 مليون دينار، وعلى المستوى السنوي ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 0,8٪ مقابل أبريل 2015.

وبمقدار 217 مليون دينار، فيما استقرت القروض الاستهلاكية عند 1,1 مليار دينار بالمقارنة مع شهر يونيو، ودون تسجيل تغير يذكر. وتعتبر القروض الاستهلاكية تلك التسهيلات التي تمنح للعميل بغرض تمويل شراء احتياجاته الشخصية من السلع الاستهلاكية والمعمرة أو لتغطية نفقات التعليم أو العلاج. أما القروض المقسطة فقد نمت بنسبة 0,5٪ لتصل إلى 9,7 مليارات دينار في يوليو الماضي بالمقارنة مع 9,6 مليارات دينار في يونيو، غير أنها قفزت بنسبة 11٪ سنويا بالمقارنة مع يوليو

ما العقبات التي تواجه «أوبيك» لتفعيل اتفاق الجزائر؟

بعد عامين من التوتر، تمكنت «أوبيك» أخيرا من التوصل لاتفاق بشأن خفض إنتاج النفط ومعالجة تخمة المعروض العالمية، وذلك بتثبيت إنتاج الدول الأعضاء بين 32,5 مليون برميل يوميا و33 مليون برميل يوميا.

ويبدو بذلك أن «أوبيك» عادت بقوة بخلاف ما توقعه البعض بموتها وانقضاء أثرها، لكن لاتزال هناك عقبات تواجه المنظمة قبل التوقيع على الاتفاق بشكل نهائي، وفقا لتقرير لـ «فاينانشال تايمز».

ويقول التقرير إن الرياض خففت من موقفها تجاه طهران متعهدة بتخفيض إنتاجها في إطار اتفاق «أوبيك» لتثبيت الإنتاج، ويشير اتفاق الجزائر إلى تغير في إستراتيجية السعودية للحفاظ على حصتها السوقية ووضع مزيد من الضغوط على النفط عالي التكلفة (النفط الصخري)، كما أنه يشير إلى عودة المملكة والمنظمة لإدارة السوق.

ومع ذلك، لاتزال التحديات شديدة أمام تحويل الاتفاق إلى قرار ملزم في الوقت المناسب خلال الاجتماع الرسمي المقبل للمنظمة في ڤيينا يوم 30 نوفمبر.

ويأتي التحول في السياسات السعودية بالتزامن مع بعض العثرات المالية التي تبعها إلغاء للعلاوات والبدلات وتخفيض أجور الوزراء.

وأسفرت محادثات «أوبيك» في فرنسا والنمسا والصين والاجتماعات الاستثنائية عن عدة مقترحات لتخفيض الإنتاج بين السعودية وإيران، واستمرت الخلافات حول سقف الإنتاج حتى الساعات الأخيرة قبل اجتماع الجزائر.

تساؤل

وأضاف التقرير انه بعد فشل محادثات الدوحة في أبريل، اعترفت كل من السعودية وإيران بضرورة إظهار الوحدة وحتى لو لم تتبنيا نفس المواقف، وهو ما عزز من اعتبار التوصل لاتفاق في الجزائر مؤشرا إيجابيا للسوق. والخفض الرسمي لن يحدث حتى تجتمع المنظمة في نوفمبر، ويسبق ذلك تساؤل مثير حول من ينبغي أن يخفض إنتاجه وبأي حجم؟ والحقيقة أن الكثير من العمل ينبغي أن ينجز رغم التوافق.

وعلى الرغم من أن إيران دعمت تجميد الإنتاج، إلا أنها قدمت موقفا متشددا خلال الأيام التي سبقت اجتماع الجزائر، ورفضت الحد من إنتاجها مؤكدة أنها تسعى لرفع الإنتاج قرب مستوى 4,2 ملايين برميل يوميا.

عقبات أخرى

واعتبر التقرير ان العراق يمثل عقبة أخرى، فمع دعم بغداد لخفض الإنتاج جاء رد الفعل مختلفا، حيث أكد مندوب كبير في «أوبيك» أن موقف العراق كان جامدا خلال المناقشات أكثر حتى من موقف إيران.

وشدد وزير النفط العراقي على أن مستويات إنتاج بلاده قليلة للغاية كثاني أكبر منتج للنفط في المنظمة، فيما أشار بنك «جولدمان ساكس» إلى أن هناك احتمالا بزيادة إنتاج العراق بمقدار 300 ألف برميل.

وقال التقرير ان هناك خطرا آخر يواجه مجهودات «أوبيك» وهو السماح لكل من ليبيا ونيجيريا باستعادة سابق إنتاجهما بعد الاضطرابات التي عانى منها كل منهما بسبب الصراعات الداخلية، وهو سينظر له كتعديل في المعروض.

ويرى التقرير ان التحديات على المستوى الطويل ستستمر، خاصة في ظل صمود صناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة وليس ذلك فحسب بل إنها تتجه للانتعاش أكثر مع ارتفاع الأسعار.

وانخفض إنتاج الولايات المتحدة بمقدار 10٪ منذ أواخر عام 2014، لكن الشركات التي نجت حتى الآن أكثر مرونة وكفاءة، ويعتقد الكثيرون أنهم سيحققون أرباحا مع ارتفاع سعر البرميل إلى 50 دولارا.

لا تزال التحديات كبيرة أمام تحويل اتفاق الجزائر إلى قرار ملزم

التحديات مستمرة في ظل صمود صناعة النفط الصخري واتجاهه للانتعاش أكثر مع ارتفاع الأسعار

السعودية وإيران اعترفتا بضرورة إظهار الوحدة للتوصل لاتفاق حول النفط

أسعار النفط تتجاوز الـ 50 دولاراً

لندن ـ رويترز: ارتفعت أسعار النفط الخام لأعلى مستوى منذ اغسطس متخطية 50 دولارا للبرميل خلال تداولات أمس مدعومة باتفاق مصدري النفط على خفض الإنتاج رغم تحذير محللين من أن مشكلة فائض المعروض المستعصية قد تكبح موجة صعود أطول أجلا. وزادت أسعار التعاقدات الآجلة لبرنت 42 سنتا إلى 50,61 دولارا للبرميل، مرتفعة من أقل مستوى خلال الجلسة عند 49,74 دولارا. وصعدت أسعار التعاقدات الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 37 سنتا إلى 48,61 دولارا للبرميل متعافية من أقل مستوى خلال اليوم عند 47,78 دولارا. وقال أوبيك الأسبوع الماضي إنها ستخفض الإنتاج بين 32,5 مليون و33 مليون برميل يوميا من مستوى الإنتاج الحالي البالغ 33,5 مليون دولار على أن يتم الاتفاق على التفاصيل في اجتماع المنظمة في نوفمبر.

إيران تبيع أول شحنتي نفط وغاز لبريطانيا

رويترز: كشف مسؤول إيراني أن بلاده باعت أول شحنتين إحداهما من الغاز الطبيعي المكثف والأخرى من النفط الخام لشركتين بريطانيتين.

وقال مدير الشؤون الدولية في شركة النفط الوطنية الإيرانية محسن قمصري، أمس: «جرى تسليم شحنة مليون طن من الغاز الطبيعي المكثف لبي.بي».

ونقلت وكالة مهر للأنباء شبه الرسمية عن قمصري قوله «باعت شركة النفط الوطنية الإيرانية حتى الآن شحنتين من النفط الخام والغاز المكثف لشركتين بريطانيتين».

وتابع القمصري بأن هناك مفاوضات جارية لتوقيع عقد طويل الأجل بين الشركة الإيرانية وبي.بي ورويال داتش شل.

تحليل نفطي

شركات النفط الصخري تغير اللعبة وتضخ مزيداً من الخام.. رغم معاناة السوق

توقع الخبراء أن يكون منتجو النفط الصخري في الولايات المتحدة أكبر الخاسرين، وذلك عندما بدأت أسعار النفط في التراجع قبل عامين بسبب الوفرة العالمية من الخام، لكن الشركات الأميركية التي أحدثت طفرة في عمليات التكسير الهيدروليكي نجت. وبحسب تقرير لـ «وول ستريت جورنال» فرغم انهيار الأسعار وتعدد حالات إفلاس الشركات، تراجع الإنتاج الأميركي بمقدار 535 ألف برميل يوميا فقط، بينما لايزال السوق يتساءل كيف ترتفع الأسعار مجددا ويستأنف الإنتاج؟ و«أميركا» تملك الإجابة.

يتوقع بنك «جولدمان ساكس» زيادة الضخ من قبل الولايات المتحدة بمقدار 600 ألف إلى 700 ألف برميل يوميا بحلول نهاية العام القادم، وتوقع هذا أيضا قليل من الخبراء في 2014 عندما رفضت السعودية تجميد الإنتاج. وخلص المحللون إلى أن الظروف آنذاك ستدفع المنتجين غير الرئيسيين (الدول المنتجة للنفط الصخري) خارج السوق تدريجيا، لكن تراجع الأسعار لاحقا تسبب في تأخر المشاريع العملاقة في المياه العميقة لصالح مشاريع الرمل النفطي في كندا.

أميركا عنصر رئيسي في السوق

● أعلن أكثر من 100 منتج للطاقة في أميركا الشمالية إفلاسهم خلال الأزمة، بينما واصلت شركات أخرى ضخ الغاز والنفط، فيما لايزال العديد من منتجي النفط الصخري يكافحون في ظل الأسعار الحالية للخام.

● يقول محللون إن كبار المنتجين للنفط الصخري في أميركا سيتمكنون قريبا من توفير الأموال اللازمة لضخ المزيد من الاستثمارات وتوزيع الأرباح وزيادة الإنتاج، بالرغم من انخفاض الأسعار.

● بدأ إنتاج الولايات المتحدة يرتفع تدريجيا في يوليو بعدما ارتدت الأسعار لنطاق 50 دولارا للبرميل، وأعاد المنتجون 100 منصة للتنقيب عن النفط إلى العمل هذا الصيف.

● تسبب ارتفاع الإنتاج في مخاوف لسوق النفط وتراجعت الأسعار بحوالي 20٪ إلى 40 دولارا للبرميل، قبل أن تنتعش مؤخرا لتعود إلى نطاق 46 دولارا للبرميل.

● يقول المحلل لدى «سيتي بنك» «إيريك لي» والذي يتوقع استقرار أسعار النفط خلال نهاية عام 2017 عند مستوى 60 دولارا للبرميل، إن التقلبات ستستمر لمدة أشهر بسبب عودة منتجي النفط الصخري إلى العمل.

الحاجة لمزيد من النفط

● بالرغم من وفرة المخزونات العالمية ستكون هناك حاجة قريبا لمصادر جديدة، حيث إن الحقول القديمة تتناقص بنسبة 5٪ سنويا ويتزايد الطلب بنسبة 1,2٪ مع توقعات بتخطيه مستوى 100 مليون برميل يوميا بحلول عام 2020.

● الفجوة التي تلوح في الأفق بين العرض والطلب أحد الأسباب في عدم ذهاب الاستثمارات في مجال التنقيب بالولايات المتحدة هباء، وحتى مع تشدد البنوك في الإقراض، هناك مصادر بديلة على استعداد للتمويل.

● يختلف إخفاق السوق في الوقت الحالي عما كان عليه خلال أزمة الانكماش التي شلت المنتجين الأميركيين في ثمانينيات القرن الماضي، وفي ذلك الوقت حاولت السعودية وضع حد أدنى للأسعار لكنها توجهت للبيع بالسوق المتخم.

● بحلول عام 1986 كانت قدرة السوق العالمي للنفط على العرض أعلى بـ 20٪ من الطلب، بينما تقدر الزيادة في المعروض العالمي الآن بنحو 1٪، ويعتقد محللون أن استمرار رأس المال يتبعه تراجع الأسعار وتفاقم المعروض.

● ثمة سبب كبير وراء مرونة الإنتاج الأميركي وهو أن المنتجين الأميركيين وجدوا وسائل لخفض التكاليف وتعزيز الكفاءة خلال الفترات الصعبة وهو ما يسهم في إعادة إحياء هذه الصناعة الآن.

تطوير الآليات وتواصل التمويل

● في مايو ساعدت شركة «هاليبروتون» على تسجيل مستوى قياسي أثناء حفر بئر من النفط الصخري بلغ عمقها 26641 قدما وأخرى بارتفاع 18544 قدما لشركة «Eclipse Resources».

● تمت عملية التكسير (ضخ المياه والكيماويات والرمال لفصل الغاز والنفط) بشكل جيد للغاية 124 مرة، بينما تتم هذه العملية في الآبار التقليدية ما بين 30 و40 مرة مقارنة بـ 9 مرات فقط في عام 2011.

● قال الرئيس التنفيذي لـ «إيكليبس» «توم ليبيرتوري» إن الحجم الفائق لهذه البئر وفر على شركته 30٪ من التكاليف.

● خفض التكاليف أمر مربك للكثيرين، وتم تسريح نحو 160 ألف عامل في الولايات المتحدة فقط، ومع ذلك تملك العديد من الشركات التي لم تثقل بالديون الموارد اللازمة لتجاوز أي تداعيات مالية.

● يقول مؤسس ومدير «Aethon Energy» «ألبرت هدلستون» إن شركته أنفقت أكثر من 600 مليون دولار على الأصول النفطية المتعثرة منذ عام 2014، ويضيف أن صناعة النفط الصخري لا يمكن أن تموت.

«التطوير كابيتال»: إستراتيجية جديدة للتوسع في المشاريع العقارية

قالت الرئيس التنفيذي لشركة التطوير كابيتال العقارية التابعة لشركة المدينة للتمويل والاستثمار منال بن حيدر، إن الشركة أعدت استراتيجية جديدة تهدف إلى التوسع في مشاريع التطوير العقاري في الكويت، موضحة أن الخطط المعدة في هذا الخصوص تشمل توفير أفضل الحلول سواء للمستثمرين أو المستأجرين.

ونوهت بن حيدر إلى أن «التطوير كابيتال العقارية» تمتلك جملة من المشاريع المميزة، لعل أبرزها مشروع فلل الخيران بإجمالي فلل يصل إلى 320 فيلا مقسمة إلى 3 مراحل، بحيث تتضمن المرحلة الأولى 124 فيلا، والمرحلة الثانية 108 فيللات، فيما تتضمن المرحلة الثالثة 88 فيلا، مشيرة إلى أنه يندرج ضمن مشاريع الشركة المميزة أبراج المهبولة السكنية الذي يشمل 3 عمارات بواقع 104 وحدات سكنية، إضافة إلى برج السالمية السكني الذي يقع على البحر مباشرة والذي يضم 60 وحدة سكنية.

وأوضحت بن حيدر أن «التطوير كابيتال العقارية» تركز نشاطها الحالي على بيع فلل بالمرحلة الأولى في مشروع الخيران، وذلك بمواقع ونماذج مختلفة حيث تضم بعضها حمام سباحة خاصا، مبينة أن من ضمن المزايا التي تقدمها لعملائها الاستلام الفوري للفيلا وتقديم تسهيلات بالدفع بنظامي الدفعات لمدة عام أو التقسيط لمدة تصل الى 6 سنوات فما فوق، كما يمكن لكل عميل أن يتمتع بخدمات الشركة في إدارة أملاك الغير، وذلك بتأجير الفلل بعد البيع وإدارة العقار والتحصيل بعوائد تصل من 6ـ7٪ وعلى الجانب الآخر توفر الشركة مجموعة من الفلل للايجار السنوي للعائلات للتمتع بالخدمات الترفيهية داخل المشروع والممتدة على الشاطئ.

منال بن حيدر

بن حيدر: رؤيتنا المستقبلية قائمة على الوصول لأكبر شريحة حقيقية من العملاء

وأضافت بن حيدر ان «التطوير كابيتال العقارية» تولي اهتماما خاصا بالخدمات اللاحقة لما بعد البيع أو الشراء، موضحة أن الشركة تتمتع بمقدرة عالية على القيام بأعمال الصيانة الشاملة بما في ذلك أعمال الصحي والتكييف والمسابح وكذلك المصاعد، مع تغطية شاملة لمنطقة صباح الأحمد البحرية والخيران والمناطق الجنوبية تحت شركة تابعة ومختصة بأعمال الصيانة والمقاولات.

ولفتت بن حيدر الى ان «التطوير كابيتال العقارية» استطاعت في الآونة الأخيرة تحسين نموذج أعمالها فيما يتعلق بتملك وبيع وشراء عقارات وأراض وتطويرها، علاوة على إدارة أملاك الغير للعقارات السكنية والاستثمارية والقيام بأعمال صيانة المباني والعقارات من خلال شركات تابعة لها، منوهة إلى أن لدى الشركة جهازين إداري وفني وفرا لها الدعم المناسب في تحقيق التفوق والقدرة على المنافسة.

وأوضحت بن حيدر أنه رغم قصر عمر الشركة التي تأسست في العام 2005 كشركة مساهمة مقفلة، برأسمال 18,191,250 دينارا، إلا أن «التطوير كابيتال العقارية» استطاعت أن تكتسب ثقة العملاء بفضل الفكر الاستراتيجي المتجدد الذي تبنته بخصوص تقديم الخدمات الاستشارية في المجالات العقارية وتطوير العقارات وإدارة أملاك الغير وتحصيل الإيجارات.

وأفادت بأن رؤية الشركة المستقبلية قائمة على الوصول لأكبر شريحة حقيقية من العملاء، موضحة أن هذا التحرك يحتاج إلى الاستغلال الأمثل لنقاط تميز «التطوير كابيتال العقارية» في طرح منتجات تغطي ثغرات السوق، وبما يسهم في الوقت نفسه بزيادة قدرتها التنافسية في إيصال عملائها إلى ما لم تستطع الشركات المنافسة إيصالهم لها.